مفهوم التمويل الدولي:

يشير مصطلح التمويل الدولي International Finance يتألف من كلمتين Finance، وهذا يعني توفير المصادر الماليه لتغطية نفقات جاريه اورأسماليه وفق شروط معينه تتضمن السعر والآجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين اما كلمة International، فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالميه الثانيه،حيث النظام الدولي الجديد ، ونشأت على اثره المؤسسات الدوليه مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير.

ويقصد بالتمويل الدولى ذالك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الاموال دوليا فى شكل قروض أو لاغراض الاستثمار الخارجى اجنبى مباشر وغير مباشر بمختلف صوره،ولذا فان التمويل الدولى يندرج ضمن البند المالي للعلاقات الاقتصادية الدولية، وتظهر اهميته،كنتيجه حتميه للعلاقات الماليه والنقديه الدولية،ويمكن تصنيفها الى المجموعات الاتيه:

1. الحسابات المترتبه على المبادلات التجاريه بشقيها (الصادرات والأستيرادات)بين الدول المختلفه.
2. التدفقات الدوليه لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفه (كالقروض والأستثمارات.... الخ)
3. الألتزامات الماليه المترتبه على الأوضاع السياسيه (مثل التعويضات عند حصول الحرب..الخ).

وهكذا يمكن تعريف التمويل الدولى على انه:انتقال رؤوس أموال من اماكن(مستثمرين)عن طريق (مقترضين) مجموعة من الوسطاء الماليين بغرض تحقيق جملة من الاهداف اهمها الحصول على أكبر عائد ويكون تحرك رأس مال فى هذا الاطار خارج الحدود السياسية للدول.

أهمية التمويل الدولى

أهمية التمويل الدولى على المستوى العالمى:

ان أهمية التمويل الدولى على المستوى العام أو من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن فى تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات ،حيث ان اى انخفاض فى مستوى السيولة الاولية لتمويل حركة التجارة يؤدى الى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول وبما ان القطا ع الخارجى فى معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو وبالتالى فان اى انخفاض فى نشاط هذا القطاع سيؤثر على معدلات النموا ويقلل من حجم الانتاج المخصص للتصدير الاستثمار والاستهلاك.

أهمية التمويل الدولى على المستوى البلدان النامية:

على مايبدو، ان التمويل الدولي، وفق الضرورات المطروحه، يعد حاجة لوجود وأستمرار اي

اقتصاد سواء كان ناميا او متقدما، وهو حاجة جوهريه لأقتصاديات البلدان الناميه، حيث تتطلب عملية التنميه الأقتصاديه-الأجتماعيه، توفير احتياجيات عديده، للوصول الى مستوى ملائم لمعدل النمو الأقتصادي "ويأتي في المقدمه منه رأس المال (Capital) بوصفه احد عناصر الأنتاج الأساسيه، وفقدانه او ضعفه في البلدان الناميه نجدها مضطره للأستعانه برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العمليه التنمويه في هذه البلدان، وهكذا فأن البحث عنه هو اهم تحدي التي تجابه البلدان الناميه بغية رفع معدلات النمو الأقتصادي.

أهمية التمويل الدولى بالنسبة للدول المتلقية:

1. سد فجوة الصرف الاجنبى والناتجة من كون الواردات أكبر من الصادرات فى حالة عدم كفاية الاحتياطات الخارجية المملوكة للدولة(قد تكون مملوكة أو مقترضة).
2. تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3.مواجهة العجز فى ميزان المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والادخارات المحققة.

4.كما تعلق الدولة اهمية كبيرة على التمويل الخارجى في شكل استثمارات اجنبية مباشرة نظرا لما يوفره هذا الاخير من مال.

أهمية التمويل الدولى بالنسبة للدول المانحة للتمويل:

1. تحسين صورة الدولة المانحة امام المجتمع الدولى و اظهارها كدولة تحارب الفقر فى العالم.

2. حماية مصالح بعض القطاعات الانتاجية بالداخل كالقطاع الزراعى الذى ينتج كميات كبيرة ويؤدى عدم تصديرها الى انخفاض أسعارها و اصابة المنتجين باضرار جسيمة وبهذا يمكن التخلص من الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات.

مصادر التمويل الدولى:

تنقسم التدفقات الراسمالية الدولية من حيث الآجال الزمنية الى تدفقات قصيرة الاجل وتدفقات طويلة الاجل كما تنقسم حسب الجهات الدائنة الى مصادر رسمية ومصادر خاصة(غير رسمية).

أولا":التدفقات الرسمية :وتنقسم بدورها الى مصادر رسمية ثنائية ومصادر رسمية متعددة الاطراف

1. مصادر التمويل الرسمية الثنائية:تتمثل فى المساعدات والقروض وهى قروض طويلة الاجل تزيد فترة السداد عن 5 سنوات وقد تصل الى 40سنة ويندرج هذا النوع من القروض تحت بنود القروض السهلة (لانها تحوى على فترة سماح معقولة وفترة سداد طويلة و اسعار فائدة منخفظة).

2. مصادر التمويل الرسمية متعددة الاطراف:تتمثل فى مصدرين هما

أ. مؤسسات التمويل الدولية: مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير.

ب. مؤسسات التمويل الاقليمية : تحوى بنك الاستثمار الاوروبى،بنك التنمية الافريقية،بنك التنمية الآسيوية،بنك الامريكيين للتنمية،صندوق النقد العربي.

ثانيا" : التدفقات المالية الخاصة(غير رسمية): تتمثل فى:

1. تسهيلات الموردين:يطلق عليها قروض التصدير،ائتمان مضمون من طرف الحكومات المقترضة تمنحه الشركة المنتجة أو المصدرة فى دولة ما للمستوردين فى دولة أخرى ويستخدم حصيلة هذا القرض فى شراء سلع وخدمات للشركة المانحة للقرض ويتم منح القرض فى سنوات تتراوح من سنة الى 10 سنوات بأسعار فائدة يعتمد فى تحديدها على اسعار الفائدة فى الاسواق.

2. تسهيلات مصرفية:هى قروض قصيرة الاجل تمنحها المصارف والبنوك التجارية للمقترضين فى دولة أخرى بهدف تمويل عجز موسمى أو مؤقت ويتراوح أجل استحقاقها مابين 6 أشهر وسنة .

3. الاسواق المالية الدولية: سوق نقد دولى و سوق راسمال دولى

4. الاستثمار الاجنبى المباشر:يعرف على انه حصة ثابتة للمستثمر المقيم فى اقتصاد ما فى مشروع مقام فى اقتصاد آخر وفقا للمعيار الذى وضعه صندوق النقد الدوليIMF يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمرالاجنبى 10%أو اكثر من راسمال الشركة.

ميزان المدفوعات Balance of Payments

يشير معظم الأقتصاديين الى ان مفهوم ميزان المدفوعات، بأنه سجل او حساب اساسي "المنظم والموجز" الذي تدون فيه كافة المعاملات الأقتصاديه التي تتم بين المقيمن في بلد معين والمقيمن في البلد الأخر، خلال فتره معينه عادة ماتكون سنه واحده*، أما صندوق النقد الدولي فقد عرف "ميزان
المدفوعات" بأنه مجموعه من الحسابات تتم ضمن فتره معينه محدده بتسجيل نظام، لما يأتي
أ– قيمة المنتجات الحقيقيه، بما فيها الخدمات الصادره عن عناصر الأنتاج الرئيسيه، والتي يجري تبادلها بين الأقتصاد المحلي (الوطني) لبلد، وسائر بلدان العالم الأخرى.
ب- التغيرات التي تطرأ على موجودات البلد في الخارج او على دنيه.
ج- التمويل من جانب واحد، المقدمه او المتلقاة من سائر دول العالم، والتي تمثل المقابل لموارد حقيقيه او لديون مالية.. يلاحظ ان هناك اتفاق بين مجموعة التعريفات حوله مفهوم ميزان المدفوعات بأنه "سجل تقيد فيه العمليات كافه التي تجري لمقيمن في بلد ما والخارج، خلال فتره زمنيه اتفق عليها بالسنه"، كما ان هناك اتفاقا ايضا، كون ان ميزان المدفوعات الذي "يسجل كافة معاملات الأقتصاد مع العالم الخارجي، وبالتالي فهو "يبين مدى فاعلية الأقتصاد ونشاطه على مستوى علاقاته مع العالم الخارجي ."

اهمية ميزان المدفوعات

تجري الأشاره من قبل الأقتصاديين، الى اهمية ميزان المدفوعات بالنسبه لمختلف البلدان، من ان الأغراض التي يؤديها ومن بينها:
أ. يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني، بالنسبه للتجاره العالميه من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاته عبر سنوات متتاليه، وتساعد في قراءة المعطيات من طرف السلطات المعينه في تحديد السياسات الأقتصاديه الخارجيه "وخصوصا التجاريه

منها" في ضوء النتائج الفعليه "السلبيه أم الأيجابيه" في الموقف الخارجي للأقتصاد الوطني.

ب. تعبر التجارة الخارجية من مكونات الدخل القومي للبلد المعني ولذلك لابد من معرفة التغيرات في حجمها النسبي عند وضع السياسات التي تؤثر في الدخل القومي والتوظيف ومعدلات الأستثمار.

ت. تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبيه على العرض المحلي لعملة البلد ومن ثم على السياسه الماليه والنقديه الواجب اتباعها...

أهداف ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من جانبين، الجانب الأول ويطلق عليه، جانب دائن ويأخذ اشارة (+) وتندرج فيه كافة العمليات التي تحصل الدوله بمناسبتها على ايرادات من العالم الخارجي، وجانب آخر او ثاني ويطلق عليه جانب مدين، وبأشارة (-) وفيه توضع كافة العمليات التي تؤدي الدوله بمناسبتها استحقاق (مدفوعات) الى العالم الخارجي، ويجري التعامل فيه طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبة والتي تنص على تسجيل كل عملية من العمليات في جانب الدائن وفي جانب المدين في نفس الوقت.

وهنا تبرز اهداف ميزان المدفوعات، في انها:

1. توفر معلومات للجهات الحكوميه عن الوضع المالي العالمي للدوله.
2. تساعدها في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقديه والماليه من ناحيه.
3. وبصدد مسائل التجاره الخارجيه والمدفوعات من جهة ثانيه
4. وهناك اهداف اخرى يمكن ايجازها في

أ. توفير احصاءات التجاره الخارجيه، وقياس تدفق الموارد بين دوله وأخرى

ب. تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي

ج. يستخدم ميزان المدفوعات لقياس اثر المعاملات الأقتصاديه الأجنبيه على الدخل القومي

د. يشير الى عدم التوازن او الأختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا، لأتخاذ وسائل تصحيحيه" من الجهات المعنيه" لأعادة التوازن.

هيكل "تركيب" ميزان المدفوعات (عناصر او مكونات ميزان المدفوعات)

يتألف هيكل ميزان المدفوعات من خمسة حسابات وهم:

1. الحساب الجاري"Current Account" ، ويضم نوعين من الموازين وهما

أ.الميزان التجاري، الذي يضم "الصادرات والأستيرادات من السلع فقط وتسمى بالتجاره المنظوره" ب. ميزان الخدمات: الذي يشمل معاملات الخدمات مثل، خدمات النقل والتأمين والسياحه والصيرفه والدخول الأستثماريه) التي تتكون من الفائده وأيرادات الأسهم) ويسمى بالتجاره غير المنظوره "Invisible Trade" وهو من اكبر حسابات ميزان المدفوعات.

2. حساب رأس المال (العمليات الرأسماليهCapital Account (، وهي ايضا تنقسم الى نوعين:

أ. رؤوس اموال طويلة الأجل: التي تتجاوز السنه، وهي على نوعين، القروض طويلة الأجل والأستثمارات المباشره او شراء الأوراق الماليه (اسهم وسندات) او بيعها من والى الخارج.

ب .رؤوس اموال قصيرة الأجل: وهي لاتتجاوز السنه مثل العملات الأجنبيه والودائع المصرفيه والأوراق قصيرة الأجل، الكمبيالات، وتتسم بسيولتها الفائقه وسهولة انتقالها، وعادة مايطلق على ميزان العمليات الجاريه وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي .

3. حساب التحويلات من طرف واحد ويشمل، الهبات والمنح والهدايا والمساعدات.

4. ميزان الذهب والنقد الأجنبي، وهو الميزن الذي تنعكس فيه صافي العمليات الماليه والنقديه التي تتم عبر الحسابات السابقه، لكنه يعكس حركة الذهب "بوصفه نقدا وليس سلعة" والنقد الأجنبي بين البلد والعالم الخارجي.

5. فقرة الخطأ والسهو: وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحيه الحسابيه، ويعود السبب في ذلك هو ان كل عملية تجري، انما تسجل مرتين في الميزان، مره في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن نظرا لأتباع طريقة القيد المزدوج، وتستخدم هذه الفقره لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل اي عدم توازن بين القيدين. ويحصل ذلك في حالة:

أ. الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادله نتيجة لأختلاف في اسعار صرف العملات

ب. الخلل الناجم من تغير القيمه الخارجيه لعملة احد البلدين المتعاملين تجاريا.

ت. قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الأفصاح عن المشتريات العسكريه للبلد، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ.

مثال توضيحي... (أفترضه حول العراق، انطلاقا من افتراضات لبلدان اخرى)

1. نفرض ان العراق استورد سلع من الخارج بقيمة 10 مليون دولار، فهذه القيمه ستسجل كفقرة مدين في ميزان الحساب الجاري لأنها ادت الى زيادة عرض السلع والخدمات المحليه، ولكن دفع قيمة هذه الأستيرادات ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الأجنبي، لأنها ستقلل من حقوق العراق على الخارج اي تزيد من التزامات العراق للخارج.

2. لنفرض ان العراق صدر نفطا الى الصين بقيمة 8 مليون دولار، فأن قيمة الصادرات هذه ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري لأنها ستقلل من عرض السلع في العراق، ولكن استلام قيمة هذه الصادرات ستظهر كفقؤه مدين في حساب النقد الأجنبي، طالما انها قللت من المطلوبات العراقيه تجاه الأجانب "الصين" مقابل تقليل من الأرصده الدولاريه لدى الصين.

3. ولنفترض ان العراق قد اجّرت سفنها الى قبرص لنقل النفط العراقي وذلك بقيمة 2 مليون دولار. ان هذا الأيجار يشابه عملية تصدير سلعه عراقسه وبالتالي ستطهر كفقرة

دائن في الحساب الجاري. اما حينما تدفع قبرص قيمة هذا الأيجار (بالدولار) فستكون هناك زياده في الأرصده الأجنبيه، لدى العراق وستدخل كفقرة مدين في ميزان النقد الأجنبي.

4. ولنفترض ان العراق بنت مصفاة للنفط في سوريا وقد بلغت قيمة هذه التمويلات 12 مليون دولار. فستظهر هذه العمليه كفقرة مدين في حساب رأس المال (العراقي) لأنها تدفقات رأسماليه للخارج، بالرغم من عدم وجود حركه في السلع والخدمات، فيما ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الأجنبي نتيجة لأنخفاض رصيد العراق من العملات الأجنبيه.

5. ولنفترض ايضا ان العراق، قد اقرضت جيبوتي 6 مليون دولار ، فهذه رؤوس الأموال المتدفقه الى الخارج، ستظهر كفقرة مدين في حساب راس المال، بينما شتظهر كفقرة دائن في حساب النقد الأجنبي لنفس السبب المذكور اعلاه.

الأختلال في مزان المدفوعات

يجب ان نعلم ان ميزان المدفوعات يشمل نوعان من المعاملات: هما بنود اضافيه حيث تؤدي الى زيادة الأيرادات للبلد. وبنود نقص، لأنها لاتنجم عن المدفوعات الخارجيه والخلل الحاصل في الميزان، هو حالة عدم توازن بين هذين البندين، سواء بهيئة عجز او فائض ،وان الفائض ينطوي على صافي التدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج.

اما كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون هذا الميزان متوازن دائما، نتيجة لأستخدام طريقة القيد المزدوج وكما عرض من قبل... فالأجابه ان الخلل سيحصل في اجزاء معينه من الميزان وعادة مايكون العجز في الحساب الجاري، لكونه اكبر الحسابات – اكثر ضررا على الأقتصاد الوطني منه في حالة الفائض، والعجز سيؤثر سلبيا على قيمة العمليه المحليه في سوق الصرف الأجنبي (بأفتراض ثبات بقية العوامل

("Ceteris Paribus"ذلك لأن العجز سيقود الى عرض العمله المحليه في السوق المذكوره، اكثر من حاجة او طلب الأجانب على شراء سلعة ذلك البلد. وعادة ماتستخدم السلطات العامه، هنا السياسات النقديه والماليه لتعديل هذا الخلل.

انواع الأختلالات وأسبابها :

تشير معضم الكتابات الى ان انواع الأختلالات في ميزان المدفوعات، تعود لأسباب عديده،

1 . اسباب هيكليه "تتعلق بالبنيه الأقتصاديه المتخلفه والأحادية الجانب للأقتصاديات القوميه لمعظم البلدان الناميه وانعكاس ذلك في هيكل التجاره الخارجيه (الصادرات والأستيرادات) اضافة الى هيكل الناتج المحلي، ينطبق على هذه البلدان، التي تتركز صادراتها على سلعة او سلعتين اساسيتين (زراعيه او معدنيه والنفط او الغاز) حيث يتأثر بالعوامل الخارجي.

2. الأسباب الدوريه "وهي التغيرات التي تمر بها الأقطار المتقدمه – ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الأقتصادي، وتدعي بادورات التجاريه Business" "Cyclesمثل حالة الرخاء والركود "الأنكماش"، التي تحصل دوريا... وهي تحدث في اوقات متفاوته.

3. التقييم الخاطئ لسعر صرف العمله المحليه... اذا كان سعر الصرف اعلى من القيمه الحقيقيه يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي، ويحدث الأختلال ...والعكس ايضا يؤدي الى زيادة الصادرات وتقلص الأستيراد، ويحدث الأختلال في الميزان، لذلك فأن هذه الأختلالات، غالبا ينتج عنها ضغوط تضخميه والتي بدورها تسهم في استمرارية الأختلال.

4. الظروف الطارئه، في حالة حدوث الكوارث الطبيعيه كالفياضانات او الجفاف في حالة الأضرابات فهذه تؤثر على صادرات البلد المعني ويختل التوازن في ميزان المدفوعات.

5. وهناك اسباب اخرى تتعلق بضعف وانخفاض انتاجية العمل في البلدان الناميه، نتيجة تقادم التكنيك والتكنولوجيا المستخدمه في العمليه الأنتاجيه، مما يؤدي الى ضعف معدلات النمو الأقتصادي، وهذا مايخلق الأختلال ايضا ويدفع اكثر الى اعتماد برامج تنمويه لاتتوفر مقوماتها الماديه، الأمر الذي يدفع هذه البلدان الى الأستيراد من الخارج."

البنوك الدولية تعريفها وتطورها واهميتها

أن العمليات المصرفية الدولية قد برزت عندما بدأت البنوك بتقديم القروض بالدولار الأمريكي في المراكز المالية مثل لندن، طوكيو، والبنوك في كل من هذه المراكز الرئيسية هي في الواقع عالمية أو ما يطلق عليها بمتعددة الجنسية. وهناك العديد من **التعريفات أهمها**:

ا-البنك الدولي هو بنك منظم لتوفير العملاء على مستوى الشبكة الدولية التي تمكنه من تقديم المشورة والخدمات والعمليات الدولية والمحلية للكثير من البلدان.

ب -البنك الدولي هو مؤسسة مالية لجمع الودائع وتوفير الأموال عن طريق الشركات التي تقع في أكثر من بلد واحد.

ج-البنك الدولي هو الشركة التي تنتج و/أو تعرض منتجاتها في الخارج.هذا التعريف أكثر دقة إذ يرى أن البنك الدولي هو البنك الذي يضبط ويراقب

الأنشطة المصرفية في اكثر من بلد ولكي يستطيع البنك الدولي ممارسة مختلف أنشطته يرتب الإجراءات اللازمة لعملية التوطين في الخارج .

تطور المصارف الدولية

تطورت المصارف الدولية منذ نشوئها الى الان ومرت بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: قام فيها البنك المحلي بأعمال مصرفية عالمية دون أن يكون له وجود دولي في بلدان أخرى. كأن يقبل الودائع الأجنبية ويمنح قروضا أجنبية.

المرحلة الثانية (بنوك الأوفشور): وهي قيام البنك بتدويل أنشطته بتأسيس فروع له بالخارج، وجاءت هذه المرحلة نتيجة لزيادة حاجات الزبائن وتعقدها. ويقصد باصطلاح الأوفشور فتح فروع بنكية في بلد خارج البلد التي يتم التعامل بعملتها فمثلا: يتم التعامل بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة.ويتم التعامل بالجنيه الإسترليني في باريس بعيدا عن لندن.هذا يعني أن الفرق الأساسي بين البنوك التقليدية وبنوك الأوفشور هو أن خدمات الأخيرة هي عادة لا تكون متاحة لمواطني البلد الذي تعمل فيه .

المرحلة الثالثة: البنوك الدولية (المتعددة الجنسيات أو البنوك التي تعمل ببلد مضيف بحيث يطمح كل البنك بأن يفتح فروعا في بلدان أخرى، ويقدم البنك منها عادة جميع الخدمات المصرفية.

الأشكال الإدارية للبنوك الدولية

تتخذ البنوك الدولية أشكال مختلفة نذكر منها:

1- **البنوك المراسلة**:وتعني تقديم الخدمات المصرفية بالمراسلة، إما بواسطة البريد أو بأحد أنظمة الاتصال المعتمدة، وتتم هذه العمليات بالزيارات الشخصية من قبل إدارة بنك المراسلين في الخارج لعقد اتفاقية المراسلة .

2- **الوكالات**:تستطيع الوكالة أن تقدم العديد من الخدمات المصرفية مثل قبول الودائع لأجل، وترتيب عقود القروض الصناعية والتجارية وتقديم التمويل لمنشات الأعمال المحلية، و التعامل بالكمبيالات وغيرها من الأعمال البنكية الشبيهة، ويلاحظ أن الوكالات تشبه الفروع في كثير من الأعمال، إلا أنها ممنوعة من قبول الودائع من الجمهور .

3 -الفروع البنكية: تعد فروع البنوك أكثر الوحدات الإدارية للبنوك العالمية، تقدم هذه الأخيرة نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها المراكز الرئيسية في بلادها. ولا تعد الفروع الأجنبية ذات شخصية قانونية مستقلة، بل تعد وحدات إدارية أو أقسام للمركز الرئيس في بلده .

4 -الشركات التابعة :تعد هذه الشركات ذات شخصية مستقلة قانونيا لأن لها رأس مالها الخاص ولا تتعرض للإغلاق في حالة فشل الشركة القابضة الأم. كما يمكن لها أن تغلق أعمالها دون أي تأثير في الشركة الأم التي تتبعها، وغالبا ما يتم فتح الشركات التابعة بدلا من الفروع اذا ما كانت قوانين البلد الأجنبي لا تسمح بفتح فروع لبنوك أجنبية لمزايا ضريبية.

خصائص أو سمات الديون المصرفية الدولية

يلاحظ أن الديون المصرفية تتسم ببعض الخصائص ومنها:-

1- التزايد المستمر بمعدلات مرتفعة وخاصة خلال فترة السبعينات وحتى بداية الثمانينات.
2- حدوث تطور واضح في هيكل الديون المصرفية لصالح الديون طويلة ومتوسطة الأجل على حساب الديون قصيرة الأجل.
3- التطور في أساليب منح الديون المصرفية هذه حيث تم الحصول على جزء مهم من هذه الديون المصرفية التجارية عن طريق القروض الجماعية أو القروض

المشتركة والتي يشترك فيها أكثر من بنك أي تمنحها مجموعة من المصارف بدلا من مصرف واحد كما هو متبع عادة.

4- اللجوء إلى الاقتراض من المصارف التجارية الدولية بضمان جهات رسمية في الدول النامية.

5- أن معظم القروض التي تمنحها المصارف التجارية دولية النشاط تتم باستخدام الدولار، في حين أن القروض الرسمية يتحقق معظمها في الغالب بعملة الدول المقرضة.

6- تكون شروط القروض المصرفية في الغالب أكثر صعوبة وتشددا من القروض الرسمية مثلا لأنها تركز على الاعتبارات الاقتصادية في منحها القروض، في حين أن الاعتبارات الأخرى وبالذات السياسية تؤخذ في الحسبان عند منح القروض الرسمية وقد تخفف من الشروط الاقتصادية التي ترافق منحها.

7- سهولة الحصول على القروض المصرفية وسرعتها بالمقارنة مع القروض الرسمية حيث إنها لا تخضع لإجراءات طويلة ومعقدة وتتصل بجهات عديدة كما هو الحال في القروض الرسمية.

ارتباط هذه القروض بمصالح الدولة ألام الاقتصادية والسياسية في الغالب، رغم أن هذا الارتباط أقل مقارنة بالقروض الرسمية التي تراعي بشكل أكبر تحقق هذه المصالح للدولة ألام.